التقييم المرحلي السريع لأضرار واحتياجات قطاع غزة والضفة الغربية

ملخص تنفيذي

1. **أدى النزاع في قطاع غزة منذ اندلاعه في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، إلى خسائر فادحة في الأرواح، ونزوح واسع النطاق، وأضرار جسيمة في البنية التحتية الاجتماعية والمادية والإنتاجية، مما أسفر عن أزمة إنسانية عميقة.** كما أثرت أعمال العنف وعدم الاستقرار والتأثيرات غير المباشرة على الضفة الغربية. وحتى شهر يناير/ كانون الثاني 2025، وقت صياغة هذا التقرير، فقد أكثر من 47 ألف شخص حياتهم، من بينهم ما لا يقل عن 13 ألف طفل و7,200 امرأة، كما أصيب ما لا يقل عن 111 ألف شخص. وقد اضطر أكثر من مليوني شخص، معظمهم من قطاع غزة أي ما يقارب مجمل سكان غزة، إلى النزوح من منازلهم ويواجهون نقصاً حاداً في جميع الضروريات الأساسية. وقد أثر النزاع على كامل سكان غزة وتسبب في نشوء احتياجات إنسانية هائلة، ونتج عنه الجوع، وسوء التغذية، والانتشار الواسع للذخائر غير المنفجرة، وتفشي الأمراض. كما أدى النقص الحاد في الإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية إلى تعريض سبل العيش للخطر الشديد. وبالنسبة للضفة الغربية، فقد أدى تصاعد العنف، والقيود المفروضة على الوصول وحركة تنقل الفلسطينيين، والنزوح، إلى معاناة إنسانية، وشل النشاط الاقتصادي، وتقييد الحصول على الخدمات الأساسية، وإلحاق أضرار بالغة بالوضع المالي للسلطة الفلسطينية.

2. **يقدم هذا التقييم المرحلي السريع للأضرار والاحتياجات - الذي أجراه البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل مشترك- تحليلاً شاملاً للأضرار والخسائر والاحتياجات**[1] الناجمة عن النزاعالمستمر في غزة والأوضاع المتدهورة في الضفة الغربية. ويهدف هذا التقييم إلى إطلاع الجهات المعنية على تأثير الأحداث في غزة والضفة الغربية على السكان والاقتصاد والأصول المادية والبنية التحتية وتقديم الخدمات، فضلاً عن إجراء تقدير للاحتياجات المتعلقة بإعادة إعمار البنية التحتية المادية، والتعافي الاقتصادي والاجتماعي، واستعادة الخدمات في قطاعات مختارة. ويُعد هذا التقييم خطوة تالية بعد تقييم الأضرار المرحلي الذي نشره البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2024، والذي قدم تحليلاً أولياً وجزئياً للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية جراء النزاعحتى نهاية كانون الثاني/يناير 2024 وتأثيراتها البشرية والاقتصادية. ويقدم هذا التقييم المرحلي السريع تقييماً أكثر شمولاً، يأخذ في الاعتبار الخسائر الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات التعافي، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية على مدى أكثر من عام، منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، كما أضاف الضفة الغربية إلى التحليل.

3. **يعتمد التقييم المرحلي السريع للأضرار والاحتياجات نهجاً** قائماً على الأدلة ومستخدماً عالمياً، ويقيّم الآثار (الأضرار والخسائر) والاحتياجات لضمان تعافٍ مستدام وقادر على الصمود في جميع القطاعات المتضررة. ويستند هذا التقييم المرحلي إلى مجموعة من مصادر البيانات التي تم جمعها ميدانياً وعن بُعد والتقديرات التي تم التحقق من صحتها والتثبت منها من قِبل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

---

[1] التعريفات: يقيس تقييم **الأضرار** الدمار الذي لحق بالأصول المادية باستخدام القيم الأساسية وتكاليف ما قبل النزاع؛ ويقدّر تقييم **الخسائر** الاضطرابات من حيث الدخل المفقود، وزيادة تكاليف التشغيل، وخسائر الوظائف، والتكاليف الناجمة عن النزوح، ويحدد تقييم الاحتياجات الموارد المالية اللازمة لإعادة الإعمار والتعافي على المدى القصير والمتوسط والطويل. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

4. النطاق الجغرافي: يغطي التقييم المرحلي السريع للأضرار والاحتياجات قطاع غزة بأكمله والضفة الغربية، وإن كان التحليل المتعلق بالضفة الغربية يقتصر على القطاعات الأكثر تأثراً[2]. ويمتد جمع البيانات وتحليلها ليشمل جميع المناطق الرئيسية، مع التركيز بشكل خاص على التقييمات التفصيلية للقطاعات الأشد تضرراً في المناطق الحضرية والريفية المتأثرة بشدة. وقد شملت تقييمات التداعيات الأضرار والآثار غير المباشرة للنزاع، بما في ذلك اضطرابات التجارة، والنزوح، والتراجع الاقتصادي في قطاعات معينة، حيثما كان ذلك ممكناً وملائماً.

5. النطاق القطاعي: **يغطي التقييم 18 قطاعاً رئيسياً**، بما في ذلك خمسة قطاعات متداخلة. وتشمل القطاعات المختارة ما يلي:

- **القطاعات الاجتماعية:** الإسكان، والصحة، والحماية الاجتماعية، والثقافة والتراث الثقافي، والتعليم.
- **قطاعات البنية التحتية:** الطاقة، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات البلدية، والنقل.
- **القطاعات الإنتاجية:** التجارة والصناعة (بما في ذلك السياحة)، والتمويل، والزراعة والنظم الغذائية.
- **القطاعات المتداخلة:** البيئة، والأراضي، والتوظيف، والتنمية الاجتماعية، والتخطيط الحضري.

6. النطاق الزمني:

- **الأضرار:** وقعت في الفترة ما بين 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 و8 أكتوبر/ تشرين الأول 2024. وتم تقديم التأثير على الإنسان والتأثير النوعي على قطاعات مختارة حتى يناير/ كانون الثاني 2025.
- **الخسائر:** تم تقدير الخسائر على مدى ثلاث سنوات ومن المرجح أن تتجاوز هذه الفترة. ومن المتوقع أن تتراجع الخسائر مع بدء التعافي.
- **الاحتياجات:** تم تقديم إطار زمني مدته ثلاث سنوات لاحتياجات التعافي على المدى القصير. كما تم عرض احتياجات التعافي وإعادة الإعمار على المديين المتوسط والطويل (خمس سنوات وما بعدها).

7. **يجري بالفعل تنفيذ أعمال محدودة للتعافي المبكر**. وسيتطلب توسيع نطاق التعافي وإعادة الإعمار بيئة تشغيلية مواتية. وقد أشار بعض كبار المانحين، في نطاق صلاحياتهم، إلى أن توسيع نطاق التعافي المبكر والتعافي وإعادة الإعمار على المديين المتوسط والطويل سيتطلب أيضاً متطلبات سياسية مسبقة.

النتائج الرئيسية في غزة

8. **بلغ إجمالي الأضرار المادية المقدّرة حوالي 29.9 مليار دولار ، في حين بلغت الخسائر الاقتصادية والاجتماعية 19.1 مليار دولار. وتُقدر إجمالي احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو 53.2 مليار دولار**[3]، بما في ذلك إعادة البناء بشكل أفضل واستئناف الخدمات الاجتماعية وتوسيع نطاقها.

الأضرار والخسائر

[2] تشمل هذه القطاعات: الإسكان، والصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والطاقة، والأراضي، والتجارة والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل، والتوظيف.
[3] الأضرار والخسائر والاحتياجات مترابطة ولكنها غير تراكمية.

9. **تُقدر الأضرار في البنية التحتية المادية والخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن النزاع في غزة بنحو 29.9 مليار دولار و19.1 مليار دولار على التوالي، ليصل إجمالي الآثار المقدرة للنزاع إلى 49 مليار دولار (انظر الجدول 1).** وفيما يتعلق بالأضرار المادية، كان قطاع الإسكان هو الأكثر تضرراً بقيمة 15.8 مليار دولار (53 % من إجمالي الأضرار)، يليه قطاع التجارة والصناعة بقيمة 5.9 مليار دولار (20 %)، والنقل بقيمة 2.5 مليار دولار (8 %)، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بقيمة 1.53 مليار دولار (5 %). وتعادل الأضرار وحدها 1.8 ضعف إجمالي الناتج المحلي السنوي للضفة الغربية وقطاع غزة.

10. **يُقدر التقييم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن النزاع بنحو 19.1 مليار دولار.** وتشمل القطاعات التي سجلت أعلى الخسائر المقدّرة، قطاع الصحة بقيمة 6.3 مليار دولار ، والتعليم بقيمة 3.2 مليار دولار ، والتجارة والصناعة بقيمة 2.2 مليار دولار ، والحماية الاجتماعية بنحو 1.4 مليار دولار ، والزراعة والنظم الغذائية بقيمة 1.3 مليار دولار. ونظراً لأن التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنزاع سيستمر حتى تحقيق تعافٍ كبير، تشمل هذه الخسائر تقديرات الخسائر المتوقعة وفقاً للجداول الزمنية للتعافي الخاصة بكل قطاع.

الجدول 1:

الأضرار والخسائر بحسب القطاع (مليون دولار أمريكي)

القطاع*	الأضرار	الخسائر
القطاعات الإنتاجية		
الزراعة والنظم الغذائية	835	1,300
التجارة والصناعة	5,900	2,200
التمويل	14	325
القطاعات الاجتماعية		
التعليم	874	3,206
الصحة	1,300	6,300
الإسكان	15,800	545
الحماية الاجتماعية	33	1,390
التراث الثقافي	120	55
قطاعات البنية التحتية		
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	1,500	64
النقل	2,500	377
الطاقة	494	243
الخدمات البلدية	233	988
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	164	736
القطاعات المتداخلة		
البيئة	92	165
الأراضي	11**	115
التوظيف	10	1,050
الإجمالي	29,880	19,059

ملاحظة: انظر الملحق 2 للاطلاع على وصف المنهجية.

* في حين لم يتم تحديد الأضرار في قطاعي التنمية الاجتماعية والتخطيط الحضري، تم تقدير الاحتياجات الحرجة في هذين القطاعين وعرضها في الجدول 3.

** يشمل هذا التقييم فقط تقدير الأضرار المادية التي لحقت بأصول إدارة الأراضي، ولا يشمل خسائر الوصول إلى الأراضي. وتشمل الخسائر بشكل رئيسي خسائر الأراضي وخسائر إيرادات التسجيل والأجور.

الجدول 2:

إجمالي الأضرار بحسب المحافظة (مليار دولار)

القطاع	شمال غزة	غزة	دير البلح	خان يونس	رفح	إجمالي القطاع
الزراعة والنظم الغذائية	150	320	110	160	100	835
التجارة والصناعة	1,080	2,230	740	1,150	670	5,900
التمويل	0	10	0	0	0	14
التعليم	170	330	80	170	100	874
الصحة	250	690	80	210	80	1,300
الإسكان	2,900	6,000	2,000	3,100	1,800	15,800
الحماية الاجتماعية	6	14	6	5	2	33
التراث الثقافي	20	50	20	20	10	120
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	280	580	190	300	170	1,530
النقل	460	960	320	490	290	2,500
الطاقة	80	210	60	80	60	494
الخدمات البلدية	30	40	30	50	90	233
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	20	80	10	30	20	164
البيئة	20	30	10	20	10	92
الأراضي	_	_	_	_	_	11
التوظيف	_	_	_	_	_	10
الإجمالي	**5,475**	**11,541**	**3,646**	**5,805**	**3,412**	**29,880**

ملاحظة: لا تتوفر بيانات مفصلة حول الأضرار حسب المحافظات لبعض القطاعات. بيانات المحافظات هي تصنيف تقريبي وقد لا يتطابق إجمالي القطاع مع إجمالي المحافظة.

احتياجات التعافي وإعادة الإعمار

11. **تقدر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة على المدى القصير والمتوسط والطويل بنحو 53.2 مليار دولار. ومن جملة هذه الاحتياجات، يتبين أن الاحتياجات على المدى القصير في السنوات الثلاث الأولى تبلغ نحو 20 مليار دولار (انظر الجدول 2).** ومن المهم أن نلاحظ أن تقديرات هذه الاحتياجات تشمل، حيثما تتوفر، التكاليف المحلية (أي لوجستيات الموقع)، وحالات الطوارئ المادية، وعوامل التضخم المتحفظة. ويجري تعديل هذه التقديرات وفقاً لقيود سلسلة التوريد، وتوفر العمالة الماهرة، ومعايير الجودة المتحفظة.

12. **ينبغي أن تكون الأولوية لاستعادة الخدمات الاجتماعية** مثل الصحة والتعليم وبشكل فوري، لنسبة كبيرة من السكان النازحين، واستئناف تقديم الخدمات الأساسية في قطاعات الطاقة والمياه والاتصالات، مع إزالة الأنقاض والحطام، إلى جانب إيلاء اهتمام خاص للرفات البشرية، والتلوث المحتمل بالذخائر العنقودية، والحفاظ على التراث الثقافي، وبدء إعادة التأهيل المبكر لوحدات الإسكان المتضررة جزئياً وتوفير السكن للأسر الأكثر احتياجا. كما تعد الوظائف وسبل العيش والأمن الغذائي والاقتصاد في غزة مكونات رئيسية للتعافي على المدى القصير، مع التركيز على توسيع نطاق المساعدات النقدية والعينية للفئات الأكثر احتياجا وتوفير فرص عمل فورية من خلال برامج النقد مقابل العمل. كما تدعو الحاجة إلى دعم الزراعة وتصنيع الأغذية لمعالجة نقص الغذاء وتعزيز توفر الغذاء المحلي. وينبغي أن تركز الجهود أيضاً على تنشيط القطاع الخاص تدريجياً واستعادة القطاع المصرفي لأنشطته لاستعادة السيولة وضمان قدرة الاقتصاد على العمل.

13. **إن معالجة مسألة معاناة السكان أمر بالغ الأهمية.** وينبغي إعطاء الأولوية لمعالجة التأثير المدمر للنزاع على الصحة النفسية، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج شامل للتعامل مع الصدمات النفسية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للسكان من خلال توفير التدخلات في العديد من القطاعات بما في ذلك الصحة والتعليم والحماية.

الجدول 3:

احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بحسب القطاع (مليون دولار)

	الاحتياجات	
القطاع*	قصيرة الأجل (3 سنوات)	الإجمالي
القطاعات الإنتاجية		
الزراعة والنظم الغذائية	1,060	4,200
التجارة والصناعة	1,700	6,900
المالية	10	42
القطاعات الاجتماعية		
التعليم	2,649	3,800
الصحة	4,300	7,058
الإسكان	3,700	15,200
الحماية الاجتماعية	3,500	4,180
التراث الثقافي	48	192
قطاعات البنية التحتية		

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	664	2,700
النقل	724	2,900
الطاقة	365	1,460
خدمات البلدية	110	440
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	114	460
القطاعات المتداخلة		
البيئة	480	1,900
الأراضي	12	32
التنمية الاجتماعية	171	171
التخطيط الحضري	3	3
التوظيف	388	1,600
الإجمالي	20,000	53,238

ملاحظة: انظر الملحق 2 للاطلاع على وصف المنهجية.

14. **فيما يخص احتياجات التعافي وإعادة الإعمار، يتطلب قطاع الإسكان أكبر قدر من الموارد لإعادة بنائه بما يقدر بنحو 15.2 مليار دولار ، وهو ما يمثل حوالي 30 %من إجمالي احتياجات التعافي.** يليه قطاع التجارة والصناعة وقطاع الصحة بمبلغ 6.9 مليار دولار (13%) لكل منهما، وقطاع الحماية الاجتماعية وقطاع الزراعة والنظم الغذائية بمبلغ 4.2 مليار دولار (8%) لكل منهما، وقطاع التعليم بمبلغ 3.8 مليار دولار (7%) من حيث احتياجات التعافي. أما القطاعات الأخرى ذات احتياجات التعافي الكبيرة فتشمل قطاع النقل (2.9 مليار دولار) وقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (2.7 مليار دولار). وفي حين تكبدت بعض القطاعات؛ مثل الحماية الاجتماعية والزراعة والنظم الغذائية والتعليم أضراراً أقل، إلا أن احتياجاتها للتعافي أعلى بكثير. ويشمل ذلك البيئة (1.9 مليار دولار) بسبب الحطام الهائل الملوث بالذخائر المتفجرة والتكلفة العالية المرتبطة بجمع الحطام وإزالته وإعادة تدويره والتخلص منه. وستكون تكاليف احتياجات التعافي الأخرى مثل خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي والإعاقة والعنف القائم على النوع الاجتماعي أقل نسبياً مقارنة باحتياجات البنية التحتية المادية ولكنها ستكون ذات أهمية حاسمة لبدء أي نوع من التعافي الشامل.

التأثير على الاقتصاد الكلي

15. **حتى أوائل أكتوبر/تشرين الأول 2024، بلغ إجمالي الأضرار التراكمية المقدرة لمخزون رأس المال في غزة 29.9 مليار دولار ، وظلت تقديرات تبعات النزاع سلبية للغاية طوال ما تبقى من العام التقويمي.** وتبلغ قيمة الأضرار تقريباً ضعف إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قبل النزاع في الضفة الغربية وغزة. ومن المتوقع أن يؤدي الضرر واسع النطاق لمخزون رأس المال في غزة إضافة إلى انخفاض الإنتاجية وتأثيرات سقوط الضحايا والإصابات والنزوح على سوق العمل، إلى انكماش اقتصاد غزة بنسبة 83 % في عام 2024. وبالتالي، من المتوقع أن تنخفض مساهمة غزة في الاقتصاد الفلسطيني الإجمالي إلى 3 % في عام 2024، مقارنة مع 17 % قبل النزاع، علماً بأن سكان القطاع يشكلون 40 % من السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية. وقد تجسدت الصدمة في الضفة الغربية في عدة أشكال من بينها العنف وانعدام الاستقرار والسياسات التي تحد من وصول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي، وانخفاض

جمع العائدات، وكذلك انخفاض دفع الرواتب. ويتوقع أن تتسبب هذه الصدمات إضافة إلى التأثير الأوسع للنزاع على الاستثمار والتوظيف والصادرات، في انكماش اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 16 % في 2024.[4]

16. **ثبت أن تأثير النزاع أكثر حدة من أي تباطؤ اقتصادي شهدته الضفة الغربية وغزة على مدى العقود الثلاثة الماضية (الشكل 1).** فقد وصلت الخسائر في الأرواح،[5] والدمار واسع النطاق، وسرعة الأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية، إلى مستويات تُعَد من بين الأسوأ في تاريخ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[6] ومن المتوقع أن يفرض ذلك عبئاً كبيراً وطويل الأمد على الأنشطة الاقتصادية لعدة سنوات مقبلة.

الشكل 1:
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)

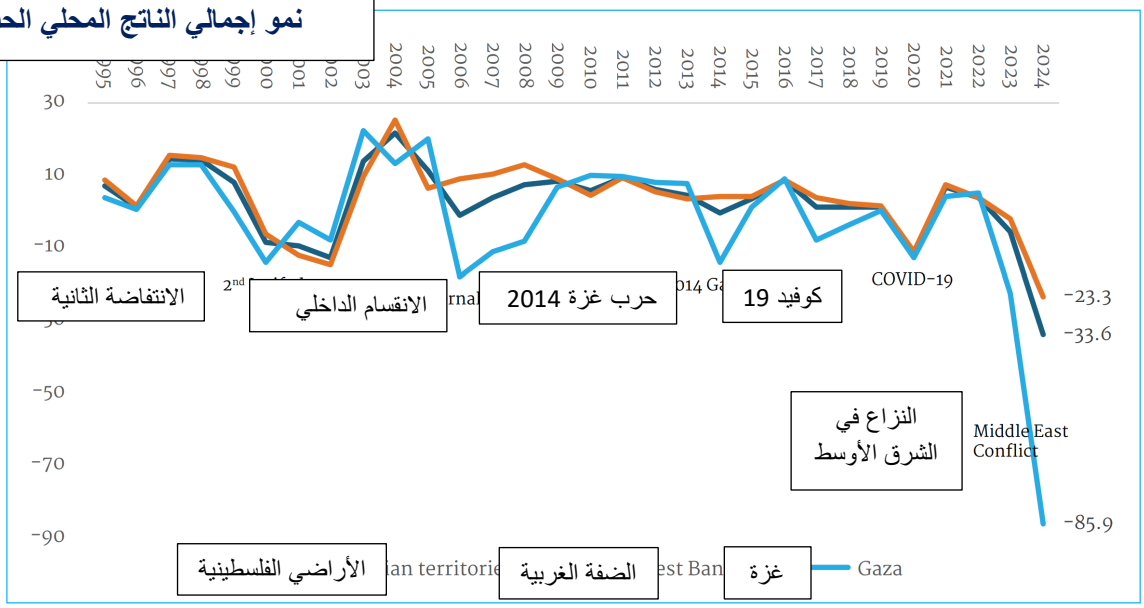

17. **وفقاً لأحدث التقديرات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[7]، فإن النصف الأول من عام 2024 شهد تباطؤاً قياسياً للاقتصاد الفلسطيني.** فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة بنسبة كبيرة بلغت 34 % في النصف الأول من عام 2024 على أساس سنوي. وكان أكبر انخفاض في غزة، حيث انزلق الاقتصاد إلى حالة ركود عميق، وسجل انكماشاً بنسبة 86 % في النصف الأول من عام 2024. وشهدت جميع القطاعات تقريباً في غزة توقفاً شبه كامل في النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2024، باستثناء بعض الخدمات العامة. وكان الانخفاض في الضفة الغربية كبيراً أيضاً، حيث انخفض النشاط الاقتصادي بنسبة 23 % في نفس الفترة على أساس سنوي.

18. **سجلت البطالة مستوىً قياسياً حيث بلغت 51 % في الضفة الغربية وغزة في أكتوبر/تشرين الأول 2024.** وفي غزة بلغت هذه النسبة 80 % بسبب التأثير المدمر للنزاع على النشاط الاقتصادي. وعندما يتم جمع البيانات الحقيقية

---

[4] قد تخضع التوقعات الواردة في هذا القسم للمراجعة نظراً لتقلبات الوضع المستمرة.

[5] أخبار الأمم المتحدة. 27 أكتوبر/تشرين الأول 2024. https://news.un.org/en/story/2024/10/1156181.

[6] البنك الدولي. فبراير/شباط 2024. مذكرة حول "آثار النزاع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني" تقرير الرصد الاقتصادي للبنك الدولي. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/db985000fa4b7237616dbca501d-674dc-0280012024/original/PalestinianEconomicNote-Feb2024-Final.pdf.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. سبتمبر/أيلول 2024. "التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية، للربع الثاني، 2024" بيان صحفي . https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_QNAQ22024E.pdf.

من الميدان، فيمكن أن يتضح أن الوضع أسوأ بكثير. يقدر معدل البطالة في الضفة الغربية بنسبة 35 % ما يعكس الخسارة المفاجئة للوظائف للفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات، وكذلك فقدان الوظائف في الاقتصاد المحلي الفلسطيني.

19. **لقد أثر النزاع في غزة والانكماش الاقتصادي في الضفة الغربية بشدة على سوق العمل الذي كان هشاً حتى قبل ذلك.** ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنظمة العمل الدولية، فإن الظروف الصعبة ثبّطت عزيمة العمال عن البقاء في السوق، مما أدى إلى انخفاض معدل مشاركة القوى العاملة من 45.2 % (قبل النزاع) إلى 43.5 % (في أكتوبر/تشرين الثاني 2024.[8]

20. **تواصل الأسعار في غزة ارتفاعها الكبير بينما الأسعار في الضفة الغربية مستقرة نسبياً.** وسجل مؤشر أسعار المستهلك في غزة ارتفاعاً كبيراً جداً بنسبة 309.4 % في أكتوبر/تشرين الأول 2024 مقارنة مع العام السابق، وكان ذلك مدفوعاً بشكل رئيسي بالوصول المقيد بشكل كبير للسلع الإنسانية والتجارية إلى غزة وغير ذلك من اضطرابات سلسلة القيمة الناجمة عن النزاع.

21. **لا تزال التوقعات لفترة ما بعد 2024 غير مؤكدة إلى حد كبير.** وفي غزة من المتوقع أن يتباطأ معدل تدمير رأس المال نظراً إلى أن نسبته تصل حالياً إلى 70 %. وعلى هذه الخلفية، من المتوقع أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 3 % في عام 2025، ويرجع هذا في الغالب إلى تأثير انخفاض الأساس، في حين سيستمر تأثير النزاع والدمار. وفي حال بدأت ملامح التعافي وإعادة الإعمار تتبلور على المدى المتوسط، فسوف يبدأ النمو في التعافي، وإن كان من غير المتوقع أن يعود اقتصاد غزة إلى مستويات ما قبل النزاع، من حيث القيمة الحقيقية، قبل منتصف ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين.

التأثيرات الاجتماعية والإنسانية والمتعلقة بالفقر

22. **يتسبب النزاع الدائر في غزة في أزمة إنسانية مدمرة تؤثر على الصحة البدنية والاستقرار الاقتصادي والرفاهية النفسية لسكان غزة بالكامل.** فقد نزح أكثر من 1.9 مليون شخص داخلياً، علماً بأنه تكرر نزوح العديد منهم مرات عدة، وفقد أكثر من 1.2 مليون فلسطيني في غزة منازلهم، وهو ما يقرب من 60 % من سكان غزة. وبحسب توقعات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، يعاني حوالي 91 % من سكان قطاع غزة (1.84 مليون شخص) من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد المصنف المرحلة 3 (مرحلة الأزمة)[9] أو أعلى، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 1.95 مليون بحلول أبريل/نيسان 2025. وتُظهِر مجموعة التغذية العالمية أن أكثر من 96 % من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 6 أشهر إلى 23 شهراً إضافة إلى النساء في غزة، غير قادرين على الحصول على الحد الأدنى من التنوع الغذائي.[10] وتتحمل النساء والفتيات نصيباً غير متناسب من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للنزاع، حيث يؤدي

---

[8]. عام من الحرب في غزة: التأثيرات على فرص العمل وسبل العيش في الضفة الغربية وقطاع غزة https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-10/A%20Year%20of%20War%20in%20Gaza-Bulletin%205-October%202024-FINAL%28en%29.pdf.

[9] التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. 17 أكتوبر/تشرين الأول 2024. "قطاع غزة: حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد لشهري سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2024 والتوقعات لشهري نوفمبر/تشرين الثاني 2024 وأبريل/نيسان 2025". https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1157985/?iso3=PSE.

[10] مجموعة التغذية العالمية. إنجازات مجموعة التغذية (بيانات يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2024). https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiMmIyMDllZjMtZTJkOS00YTBlLThkZjItYTZmMGMxNzViMDMwIiwidCI6Ijc3NDEwMTk1LTE0ZTEtNGZiOC05MDRiLWFiMTg5MjAyMzY2NyIsImMiOjh9&pageName=ReportSection003a04cd9aed7e476404.

قيامهن بأدوار متزايدة في الرعاية غير المدفوعة إلى تفاقم خسائرهن على المدى القصير والطويل. ويهدد انهيار الإنتاج الزراعي المحلي بظروف مجاعة ممتدة تؤثر على غزة بأكملها.

23. **يعيش جميع الفلسطينيين تقريباً في غزة في فقر متعدد الأبعاد يؤثر على رفاهيتهم وصحتهم العقلية. ومن المتوقع أن تكون الآثار طويلة الأمد.** ولا يحصل حوالي 40 % من الفلسطينيين في غزة على 6 لترات من الماء، وهي الحصة اليومية الموصى بها للفرد الواحد للشرب والاستهلاك المنزلي[11]، حيث يعيش بعض الفلسطينيين على أقل من 500 مليلتر من الماء يومياً، وفقًا للجنة الإنقاذ الدولية. ويتفاقم هذا الوضع في ظل تضاؤل إمدادات الوقود التي تعمل على تشغيل مرافق المياه. كما انهار قطاع توفير الخدمات الصحية الأساسية إذ أصبح 64 % من مراكز الرعاية الصحية الأولية غير صالحة للعمل، وأصبح الوصول إلى الأدوية وسيارات الإسعاف والعلاجات الأساسية المنقذة للحياة، والكهرباء والمياه، مقيداً بشكل كبير. وبسبب الاكتظاظ والظروف الصحية السيئة في الملاجئ والمخيمات المؤقتة، تم الإبلاغ عن 1.8 مليون حالة من الأمراض المتلازمية. وعاد شلل الأطفال إلى الظهور في القطاع بعد انقطاع استمر لمدة 25 عاماً. ويحتاج أكثر من مليون طفل في غزة إلى الدعم النفسي والاجتماعي، كما احتاج أكثر من 1,000 طفل بالفعل إلى عمليات بتر، بعضها مرتبط بوجود الذخائر المتفجرة. وتشير التقديرات المتحفظة إلى أن 20 % من السكان يعانون من إعاقات دائمة (مع تضاعف معدلات الإعاقة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 من 1.9 % إلى ما بين 3-5 %). وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن 25 % من إجمالي أصحاب الإصابات (المقدر بنحو 108 آلاف شخص) يعانون من إصابات خطيرة تغير حياة الأشخاص وتتطلب إعادة تأهيل مستمرة. ومن المرجح أن يؤدي انهيار النسيج الاجتماعي والرفاه الاجتماعي إلى تأثيرات طويلة الأمد تمتد إلى الأجيال القادمة.

24. **اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول 2024، تراوح عدد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ما بين 17,000 و18,000 طفل.** وكثير منهم غير مصحوبين بأي أفراد من الأسرة، مما يجعلهم عرضة بشكل خاص لأشكال مختلفة من الاستغلال والإساءة.[12] كما أدى النزاع إلى ارتفاع عدد الأطفال الجرحى الذين لم يعد آبائهم أو أمهاتهم على قيد الحياة. وانهار النظام التعليمي في غزة تماماً، بحيث حُرم جميع الأطفال والشباب وطلاب التعليم العالي البالغ مجموعهم 745,000 طالباً وطالبة، من التعليم الرسمي لأكثر من عام. ويتم إعادة استخدام الغالبية العظمى من المدارس التي لا تزال قائمة كملاجئ للنازحين داخلياً. واعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني 2024، لا يصل التعليم غير الرسمي في أماكن التعلم المؤقتة سوى إلى حوالي 10 % من الأطفال في سن المدرسة، وبشكل متقطع.

25. **أدى ظهور اقتصاد التكيف والاقتصاد الموازي إلى إحداث تغيير جذري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في غزة وإعادة تشكيلها.** وأصبحت الأسواق غير القانونية ضرورية لشراء السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود في ظل استمرار الإغلاقات الإسرائيلية ونقص الإمدادات. كما حلت الأسواق غير الرسمية والباعة الجائلون محل العديد من الشركات الرسمية، الأمر الذي أدى إلى تقويض التجارة التقليدية وإيرادات الضرائب.

26. **أجبر نقص السيولة العديد من الناس إلى اللجوء إلى مقايضة السلع والخدمات.** كما أدى تدمير البنية التحتية إلى توسيع أسواق العمل غير المنظمة، حيث يواجه العمال ظروفاً غير آمنة ويفتقرون إلى الحماية. وتشكل حلول الطاقة المؤقتة، مثل مولدات الوقود المهرّبة والألواح الشمسية، مخاطر بيئية ومخاطر بشأن السلامة. وسارعت شبكات الدعم الاجتماعي إلى تقاسم الموارد مما ساهم في إعادة تشكيل الهياكل الاجتماعية. وأدى الضرر الذي لحق بالمدارس

---

[11] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2024. "ملخص التأثير المبلغ عنه | قطاع غزة (19 نوفمبر/تشرين الثاني 2024)". https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiMmIyMDllZjMtZTJkOS00YTBlLThkZjItYTZmMGMxNzViMDMwIiwidCI6Ijc3NDEwMTk1LTE0ZTEtNGZiOC-05MDRiLWFiMTg5MjAyMzY2NyIsImMiOjh9&pageName=ReportSection003a04cd9aed7e476404.

[12] أخبار الأمم المتحدة. 4 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

والمستشفيات إلى تحفيز حلول التعليم والرعاية الصحية غير الرسمية. وتسلط هذه الأنظمة غير الرسمية الضوء على قدرة الفلسطينيين على الصمود، ولكنها قد تشكل تحديات طويلة الأجل للتعافي الاقتصادي والحوكمة والتماسك الاجتماعي إذا لم يتم إدارتها بشكل فعال أثناء التعافي. وتعتبر الحلول المستدامة ضرورية لاستعادة الهياكل الرسمية وتخفيف الفوضى الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ومع استمرار انعدام الأمن وقيود الاستيراد والتصدير، وقع الاقتصاد في حلقة مفرغة أكثر تعقيداً. ويؤدي هذا الواقع إلى بيئة تشغيلية معقدة، وهو ما له آثار على الكيانات الحاكمة وشركاء التعاون.

النتائج الرئيسية في الضفة الغربية

27. **في الوقت الذي لم تواجه الضفة الغربية حجم الدمار نفسه الذي شهدته غزة، إلا أن العنف وعدم الاستقرار والآثار غير المباشرة كان لها تأثير كبير على السكان والأصول المادية وتقديم الخدمات.** فقد شهدت الضفة الغربية تصاعداً في العنف مع زيادة كبيرة في التوغلات العسكرية الإسرائيلية في المراكز الحضرية الفلسطينية وعنف المستوطنين، وتزايد النشاط المسلح، وفرض قيود واسعة النطاق على التنقل بين المدن، واضطراب شديد في الأعمال التجارية المحلية والإنتاج الزراعي، بما في ذلك تزايد القيود على الحركة والتجارة، وارتفاع تكاليف التشغيل[13]. كما تأثرت الخدمات التعليمية في الضفة الغربية، حيث قللت المدارس الحكومية من التعليم الحضوري بسبب القيود المالية وقيود الحركة.

28. **كما أدى النزاع إلى خسائر كبيرة في فرص العمل وتداعيات اقتصادية كبيرة على المواطنين والشركات.** وبلغ متوسط معدل البطالة 35 % في الضفة الغربية بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 وسبتمبر/أيلول 2024 [14] بسبب الفقدان المفاجئ للوظائف في إسرائيل والمستوطنات، فضلاً عن فقدان الوظائف في الاقتصاد المحلي.[15] ومن بين 195,000 عامل يعملون في منشآت التجارة والخدمات والصناعة والضيافة والسياحة في الضفة الغربية، فقد نحو 40,000 شخص وظائفهم بسبب تشديد القيود وما نتج عنه من انخفاض في القوى العاملة. ويقدر إجمالي الخسائر في قطاع التجارة والصناعة في الضفة الغربية بنحو 1.3 مليار دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى القيود التجارية وتقلص الأسواق.

29. **أدت العمليات العسكرية المتكررة والغارات الجوية والإغلاقات إلى أضرار كبيرة وتعطيل تقديم الخدمات في العديد من القطاعات في المناطق الحضرية كثيفة السكان، لا سيما في مخيمات اللاجئين في جنين وطولكرم وطوباس وحولها.** وقُدرت الأضرار والدمار في قطاع الإسكان بنحو 16 مليون دولار في الضفة الغربية. ولا يعمل سوى 61 % من المرافق الصحية بكامل طاقتها في المحافظات المتأثرة بالنزاع التي شملها التقييم - الخليل ونابلس ورام الله وجنين وبيت لحم - مما يزيد من التأخير في خدمات الرعاية الصحية الحرجة. وبلغ إجمالي الأضرار المقدرة للبنية التحتية الصحية 14.6 مليون دولار. وبالمثل، يواجه الطلاب في جميع أنحاء الضفة الغربية تحديات كبيرة في الوصول إلى تعليم جيد وآمن. واضطر نحو 602,000 طالب في المدارس الحكومية إلى التحول إلى التعلم المنزلي لمدة تصل إلى ثلاثة أيام في الأسبوع طوال العام الدراسي 2024/2023.

---

[13]. برنامج الأغذية العالمي. 9 أكتوبر/تشرين الأول، 2024 "تحديث غزة: تفاهم الجوع مع انخفاض المساعدات".
https://www.wfp.org/ stories/gaza-updates-hunger-deepens-aid-plummets.

[14] منظمة العمل الدولية .أكتوبر/ تشرين أول" .2024 ,17 عام من الحرب: ارتفاع نسبة البطالة إلى ما يقرب من 80 % وانكماش إجمالي الناتج المحلي بنحو 85 % في غزة خلال العام المنصرم ".عام من الحرب: ارتفاع نسبة البطالة إلى ما يقرب من 80 % وانكماش إجمالي الناتج المحلي بنحو 85 % في غزة خلال العام المنصرم. International Labour Organization |

[15] البنك الدولي. سبتمبر/أيلول 2024. تأثير النزاع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني. تقرير المراقبة الاقتصادية للبنك الدولي
. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/c25061ab26d14d7acc0330d5a7b4d496-0280012024/ original/PalestinianEconomicUpdate-Sept2024-FINAL.pdf.

الخطوات التالية

30. **يوفر التقييم المرحلي السريع للأضرار والاحتياجات أساساً قائماً على الأدلة لتحديد وتقدير احتياجات التعافي.** ويؤكد أن التعافي يتجاوز مجرد التقييم ويتطلب نهجاً متعدد القطاعات والجهات المعنية، منسقاً ومنظماً بشكل جيد لتخطيط وإدارة وتنفيذ وتمويل التعافي. وتقدم الممارسات الدولية الجيدة دروساً في الترتيبات المؤسسية والتمويل وتحديد الأولويات وأطر التنفيذ من أجل تعافٍ متماسك ومنسق ومستدام وقادر على الصمود. ويمكن أن يدعم تبني إطار التعافي من النزاع المتوائم مع هذه الممارسات عملية التعافي. وتتضمن عملية تحديد أولويات أنشطة التعافي تحديد الأولويات بين القطاعات على أساس مؤشرات مثل التأثير الإنساني، والأجندات المراعية للفقراء و المساواة بين الجنسين، وسبل العيش المستدامة والحيوية، واستعادة الخدمات. ويتطلب التعافي التقييم وتعبئة الموارد وتنسيق القدرات والرصد والتنفيذ.

31. **تتمثل الخطوات التالية بعد التقييم المرحلي السريع للأضرار والاحتياجات والبناء عليه في إعداد إطار عمل للتعافي من النزاع مع تحديد أولويات وتسلسل تدخلات التعافي متعددة القطاعات.** ويجري تنفيذ هذه الجهود بتنسيق كامل مع الجهات المعنية الفلسطينية، بما في ذلك السلطة الفلسطينية. ولكي يمضي التعافي قدماً، يجب معالجة القيود والتحديات الخاصة بغزة إلى جانب المبادئ العامة للممارسات الجيدة.

تقييم أولي للظروف والمبادئ المؤثرة على التعافي

32. **سيتطلب التعافي وإعادة الإعمار جهداً كبيراً يمتد لسنوات.** وفي حين ستظل الاستجابة الإنسانية محور التركيز الرئيسي في المستقبل المنظور، من المهم بالتوازي القيام بالتخطيط والتحضير في الوقت المناسب لعمليات التعافي وإعادة الإعمار على المديين القصير والطويل للتوسع في نطاقها حالما تتوفر الظروف اللازمة. ومن المرجح أن تحتاج المساعدات الإنسانية والتعافي إلى موارد متزامنة وتنسيق في إطار مشترك.

33. **لا تتوفر حالياً أي من شروط التعافي وإعادة الإعمار واسع النطاق لقطاع غزة.** وتظل البيئة التشغيلية في غزة تشكل تحدياً، مع احتمال استمرار انعدام الأمن، وعدم وضوح ترتيبات الحوكمة وترتيبات الأمن، وضعف القدرات فيها، والقيود المفروضة على حركة ووصول الأشخاص والبضائع إلى غزة. وستتشكل سرعة ونطاق وحجم التعافي وفقاً لهذه الظروف. ويجب أن تتكيف النُهج والتدخلات البرامجية مع الوضع على الأرض. وفي ضوء الحجم الهائل للاحتياجات الإنسانية، يجب أن تسير جهود التعافي بالتوازي والتركيز على تمكين استجابة إنسانية أكثر فعالية وكفاءة والتحضير للتعافي على نطاق واسع، عندما تسمح الظروف بذلك.

34. **هناك حاجة إلى مجموعة من المبادئ التشغيلية لتعافي غزة وإعادة إعمارها لتوجيه الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف الذين يقدمون الدعم الإنساني والتنموي للضفة الغربية وقطاع غزة.** وتشمل هذه المبادئ: (1) عملية بقيادة فلسطينية تعيد ربط الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية ، (2) التخطيط والتمويل والتنسيق الفعال لجهود التعافي، (3) إعادة البناء بشكل أفضل والبناء للمستقبل بشكل أفضل، (4) الشمولية والاستهداف لتجنب التفكك الاجتماعي، بما في ذلك تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك النازحين، و(5) الشفافية والمساءلة، وتعزيز الشمولية والتماسك الاجتماعي. ويجب أن تكون مراعاة حساسية النزاع في صميم جهود التعافي.

35. **يُعد تنسيق التمويل والأنشطة للتعافي أمراً مهماً لتمكين مبادئ إعادة البناء بشكل أفضل،** وتحسين كفاءة التمويل (بما في ذلك تمويل المانحين)، والسماح بإحداث أثر واسع النطاق، وضمان توزيع الدعم عبر القطاعات/تجنب

التركيز في عدد قليل مختار. وينبغي أن يكون التمويل مرناً ومتعدد السنوات، نظراً لحالة عدم اليقين على الأرض. والشفافية والمساءلة أمرانلهما أهمية قصوى. ويوضح هذا التقييم المرحلي السريع للأضرار والاحتياجات المشترك أهمية التنسيق بين الشركاء للاستفادة المثلى من الموارد والوصول إلى المعلومات وتجنب ازدواجية الجهود.

36. **سيلزم توفر مجموعة من الشروط التمكينية لدعم جميع الجهود البرامجية للتعافي في غزة.** وتُعتبر الشروط المذكورة متطلبات أساسية لبدء التعافي وإعادة الإعمار ونجاحهما، بما في ذلك التعافي الموسع الذي يضمن المرونة والاستدامة. وبالبناء على وقف إطلاق النار المعلن الجاري، تشمل هذه الشروط:

37. **الشروط الاستراتيجية:**

- اعتبار مسألة السلامة والأمن حد أدنى من المتطلبات لتنفيذ التعافي على نطاق واسع.
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية كأمر أساسي للانتقال إلى التعافي وإعادة الإعمار.
- تحسين إمكانية الوصول والتنقل من أجل التعافي، وضمان حرية حركة الأشخاص والبضائع دون عوائق وبشكل آمن إلى غزة، وداخل غزة، وبين غزة والضفة الغربية.
- استعادة الحد الأدنى من تقديم الخدمات الأساسية كأساس لاستعادة الحياة الطبيعية، وتمكين سبل العيش، والسماح بجهود التعافي الدولية الشاملة في الوقت المناسب.
- دخول المواد والمعدات التجارية ومواد التعافي وإعادة الإعمار على نطاق واسع وبشكل يمكن التنبؤ به، وتبسيط إجراءات دخول الكميات المطلوبة من مواد التعافي والخبرات الفنية والمعدات المتخصصة إلى غزة على نطاق واسع أمر بالغ الأهمية لاعطاء دفعة لجهود إعادة البناء.
- حشد الموارد وتنسيق الجهود، وضمان أن تكون جهود المساعدة مستهدفة ومتكاملة ومحددة الأولويات ومتسلسلة ومزودة بالموارد بشكل كافٍ وفعال.
- توضيح وإنشاء أطر حوكمة واضحة وشفافة وخاضعة للمساءلة يضمن التنسيق الفعال بين الجهات المعنية، ويخفف من مخاطر عدم الكفاءة والفساد، ويبني الثقة العامة في عمليات التعافي.

38. **الشروط التشغيلية:**

- التعامل مع الأنقاض: يُعد جمع وإعادة تدوير والتخلص من الحجم الهائل من الأنقاض الناتجة عن النزاع بطريقة مسؤولة بيئياً، وخاصة الذخائر غير المنفجرة والرفات البشرية، أمراً حاسماً لفتح مسارات إعادة الإعمار والحد من المخاطر البيئية.

- حل تحديات ملكية الأراضي: معالجة ملكية الأراضي المعقدة وحماية حقوق السكن والأراضي والممتلكات أمر حيوي لضمان توفر الأراضي وإدارتها بشكل سليم لجهود التعافي، والحد من النزاعات والتأخير.

- عوامل تمكين زيادة القدرات التشغيلية: قدرة المنظمات الدولية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشركائها على الحصول على التأشيرات والتصاريح الإسرائيلية، وتحديد ونشر الخبراء، واستيراد معدات الحماية، وغيرها من المسائل العملية.

المبادئ المستخلصة من تجربة التعافي

39. **تشير الخبرات العالمية وأفضل الممارسات إلى ضرورة مراعاة المبادئ التشغيلية التالية عند وضع خطط التعافي:** (1) تحقيق التوازن بين الاحتياجات العاجلة والأهداف على المدى المتوسط والطويل، (2) ضمان اتباع نهج قائم على إعادة البناء بشكل أفضل وتعزيز القدرة على الصمود، (3) استهداف الفئات الأكثر احتياجا، (4) ضمان التخطيط الشامل والتشاركي من خلال نهج يشمل المجتمع بأكمله. ولا شك في أن التمويل والدعم من شركاء التنمية، بما في ذلك من المنطقة، سيكون عاملاً حاسماً لترسيخ هذه الجهود. وسوف يتطلب حجم الاحتياجات الهائل استثمارات كبيرة من القطاع الخاص.

40. **في حالة التعافي من النزاعات المعقدة، لابد من تبني نهج "عدم إلحاق الضرر" و"حساسية النزاع"**. ونظراً لأن النزاعيتصف بنزوح قسري جماعي داخل غزة، لا بد من مراعاة احتياجات كل من النازحين والمجتمعات المضيفة خلال مرحلة التعافي من أجل الحفاظ على التماسك بين هاتين المجموعتين، وخاصة في سياق المساعدات والموارد المحدودة. ومن المهم أيضاً تجنب تعزيز الظروف التي من شأنها أن تحد من التعافي وإعادة الإعمار في المستقبل. كما ينبغي البحث عن فرص لتوثيق عرى التماسك الاجتماعي من خلال برامج التعافي.

الإطار 1:
ملخص الدروس المستفادة من تجربة التعافي السابقة في غزة والضفة الغربية

إن مسؤولية الفلسطينيين وقيادتهم لجهود التعافي وإعادة الإعمار أمر بالغ الأهمية، وخاصة فيما يتصل بتعزيز استدامة مكاسب التعافي. كما أن توافق هذه الجهود مع خطط التعافي وإعادة الإعمار الوطنية، فضلاً عن التعاون التشاركي الشامل على مستوى المجتمع، أمر ضروري ـ بما يتماشى مع مبدئي "عدم الإضرار" و"عدم ترك أحد متخلفًا عن الركب".

يجب تنفيذ جهود التعافي وإعادة الإعمار جنباً إلى جنب مع إصلاحات أوسع نطاقاً في مجال الحوكمة واللوائح والأنظمة التي تفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة على المدى الأطول. وتشكل عمليات الإصلاح ضرورة أساسية لتوفير خدمات عامة تتمتع بالفعالية والكفاءة والشفافية والمساءلة، فضلاً عن تعزيز ثقة المواطنين.

إن دخول مواد التعافي والخبرات، وتبسيط الإجراءات الخاصة بدخول الحجم المطلوب من مواد التعافي والخبرة الفنية والمعدات المتخصصة إلى غزة على نطاق واسع أمر بالغ الأهمية لجهود التعافي. كما يجب التنسيق مع السلطات الإسرائيلية فيما يتصل بإمكانية الوصول إلى غزة والحركة داخلها.

يجب أن يكون الالتزام المالي من جانب المجتمع الدولي واسع النطاق، ومتعدد السنوات، وطويل الأمد. وقد تبين أن توسيع نطاق الحضور الميداني وتفويض السلطات إلى المديرين في الميدان يشكلان جانباً بالغ الأهمية من برامج التعافي في الضفة الغربية وغزة. ولابد من إعداد جهود التعافي بحيث تساهم في معالجة احتياجات الحماية الاجتماعية الفورية وعلى المدى القصير.

إعداد إطار عمل للتعافي من النزاع

41. بعد الانتهاء من التقييم المرحلي السريع للأضرار والاحتياجات، ستركز الخطوات التالية على إعداد العناصر الرئيسية لإطار عمل التعافي منالنزاع. ومن شأن هذا الإطار تفعيل النتائج المستمدة من تقييم الاحتياجات في حالات

الطوارئ وغير ذلك من التقييمات لمرحلة انتقالية تصل مدتها إلى ثلاث سنوات. ويشكل إطار العمل خطة عمل شاملة متسلسلة ومرتبة وفقاً للأولويات ومتعددة القطاعات ومرنة (قابلة للتعديل)، كما يعتبر آلية مناسبة لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين في المرحلة الانتقالية. ويسعى الإطار إلى طرح رؤى أساسية لخطط التعافي وجمع الموارد وتخصيصها وتنفيذ برامج التعافي وتنسيقها. ويتضمن الإطار المقترح مقترحات لإعداد إطار مؤسسي للتعافي، وتحديد الأولويات الاستراتيجية للتعافي، وإطار النتائج، وإطار التمويل، وهيكل التنسيق المقترح، وغير ذلك من العناصر الرئيسية لتنفيذ التعافي. وستجري مناقشة إطار العمل المقترح مع السلطات المعنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية والشركاء في المجالين الإنساني والتنموي. وينبغي عند صياغة إطار العمل محاولة الاستفادة من تجربة التعافي السابقة للضفة الغربية وغزة (الإطار 1).